- **من أهم الإنجازات لوحدة الرقابة الداخلية خلال عام ٢٠١٧:**

أ. اعداد الخطة السنوية لوحدة الرقابة الداخلية والمصادقة عليها من قبل مجلس مفوضين الهيئة حسب الأصول.

ب. تعديل دليل الإجراءات للوحدة.

ج. مراجعة وتطوير منهجيات العمل للوحدة.

د. اعداد الخطة التنفيذية للوحدة.

هـ. اعداد التقارير الشهرية للوحدة.

و. اعداد نماذج تدقيق خاصة في قسم الرقابة الفنية .

ز. مراجعة استيضاحات ديوان المحاسبة والرد عليها.

ح. مراجعة وتقييم خطة إدارة المخاطر.

ط. المشاركة في اعداد الخطة الاستراتيجية للهيئة.

ي. القيام بالجولات الميدانية التفتيشية على المراكز الحدودية والمحطات الرقابية التابعة للهيئة.

ك. الإشراف على إعداد الموازنة الخاصة بالهيئة.

ل. التدقيق والجرد على الصناديق الفرعية الخاصة بالمراكز الحدودية والصناديق الرئيسية الخاصة (معتمد الصرف، امين الصندوق).

م. القيام بتدقيق المستندات المالية المعدة من قبل قسم المحاسبة وعلى النحو الاتي:

نـوع المستنـد	٢٠١٧	٢٠١٦
مستندات الصرف	٢،٥٠٠	٢،٧٢٨

مستندات القبض	١،٤٨٩	١،٠٨٩
مستندات القيد	١،٧٢٣	١،٢٥٩

ن. دراسة وتدقيق أعمال اللجان الدائمة مثل لجنة العطاءات ولجنة المشتريات واعداد التقارير اللازمة.

س. القيام بالتدقيق على العطاءات التي تمت خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغ عددها (٥) عطاءات وبلغت قيمتها بمقدار (٢٠٠،٥٠٨) دينار.

ع. القيام بالتدقيق على اعمال لجنة المشتريات التي تمت خلال عام ٢٠١٧ من خلال استدراج عروض او عطاءات تقل عن عشرون ألف دينار او تجديد عقود حيث بلغت عددها (٣٣) عملية شراء حيث بلغت قيمة هذه العمليات بـ (١٥٣١٩٨) دينار.

ف. المشاركة بالحملات الميدانية التي تقوم بها الهيئة للتوعية والترشيد.

ص. الرد على جميع مذكرات واستيضاحات الديوان المحاسبة حيث بلغت عدد هذه الاستيضاحات بـ (27) استيضاح قديمة قبل عملية الدمج التي تمت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠.

ق. دراسة وتدقيق البيانات المالية للعام ٢٠١٧ المعدة من مكتب التدقيق الخارجي المستقل.

ر. إعداد التقارير الشهرية والمذكرات اللازمة لسير الاعمال السنوية.

ش. التدقيق على الحسابات البنكية من خلال التسويات البنكية المعدة من قبل قسم المحاسبة.

ت. التدقيق على مستودع الهيئة ومطابقة أرصدته الفعلية مع الأرصدة الموجودة على النظام.

ث. التدقيق على قسم المشتريات وذلك من خلال التدقيق على كتب الإحالة.

خ. التدقيق على كافة الوحدات التنظيمية الفنية وفق الخطط التنفيذية والاهداف المرسومة وطبقا للقوانين واللوائح والتعليمات التي تحكم إجراءات العمل بهدف التأكد من انسجامها ومطابقتها مع التشريعات المعمول فيها.

ذ. تطبيق التعاميم الواردة من رئاسة الوزراء والتي تحث على الترشيد والتخفيض في النفقات.